COMMON INTEREST
Solutions

هل تحقق القوانين المحلية أهداف التنمية المستدامة في الشرق الأوسط؟

هل تحقق القوانين المحلية أهداف التنمية المستدامة في الشرق الأوسط؟

غدي قنديل

توطئة

لا يُمكن إنكار أن التنمية مجهود جماعي تقوم به المجتمعات في الشرق الأوسط من خلال المشاركة بين جميع طاقاتها المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، ومن ثم فإن التنمية المستدامة لا تتوقف فقط على تمويل أهدافها بل هي عملية معقدة تتفاعل فيها احتياجات المجتمع ومطالبه مع الإمكانيات الذاتية والظروف الإقتصادية، وتسخيرها في إشباع مطالب المجتمع دون إغفال مصالح الأجيال المستقبلية، ولهذا لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون التطرق لدور القانون لتحقيقها، إذ لا يمكن لهذه التنمية المستدامة أن تترسخ في عالم تنعدم فيه السيادة الكاملة للقانون، فلا مجال لمناقشة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على المعضلات الاقتصادية كالفقر والجوع والبطالة إلا بتعزيز سيادة القانون.

ومن ثم تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على كافة أشكال الفقر وتعزيز الرفاهية من خلال تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الشرق أوسطية، بما فيها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتوفير فرص العمل، علاوة على الحفاظ في ذات الوقت على مواردها الاقتصادية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، تكمن أهمية القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الشرق الأوسط في اعتباره الركيزة الأساسية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو الضامن الوحيد كذلك لها من كل تجاوز من شأنه الإضرار بمتطلبات هذه التنمية، ومن هذا يُثار تساؤلاً محوريًا يتمثل في: إلى أي مدى يمكن للقانون أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الشرق الأوسط ؟، لاسيما في ظل العلاقة الجدلية بين ما هو قانوني وما هو تنموي، حيث لم يعد ممكنًا إغفال التطورات التي تقع في مجالات التنمية المختلفة، والدليل على ذلك ما شهدته السنوات الأخيرة من استخدام أدوات التحليل القانوني لفهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، إذ ساهم هذا الوعي في إحداث تطورات نوعية بالنسبة للدراسات القانونية التي صارت تتأثر وتؤثر فيما هو تنموي خاصة بدراسة حالات دول الشرق الأوسط ، يترتب على هذا التساؤل إشكالية حول تأثير القانون في التنمية، أم العكس؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية، جملة من الأسئلة تناقشها المقالة تشمل ماهية مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها؟ وما طبيعة العلاقة الوثيقة بين القوانين الدولية والمحلية وبين أهداف التنمية المستدامة؟، وهل تحقيق التنمية يستوجب وجود قوانين سابقة تنظمها في بلدان الشرق الأوسط؟ والسؤال الأهم هل يستوجب إيجاد بيئة تنموية سابقة لما هو قانوني في بلدان المنطقة ؟

إسماعيل سرخاني، بلعرابي عبد الكريم، دسترة الحقوق البيئية بعد أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة القانون والتنمية، العدد 4، 2022، ص22، متاح على الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/600/4/1/197582

محددات التنمية المستدامة في الشرق الأوسط :

تمثل التنمية المستدامة قيمة أساسية في معظم مجتمعات الشرق الأوسط ، وبالتالي تتطلب من كل مكونات المجتمع إدماجها ضمن أنشطتها، ومن ثم فإن التنمية المستدامة ترتبط بثلاثة أبعاد؛ البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، فالتنمية المستدامة هي نقطة التقاء لهذه المرتكزات ما يستوجب تناول كل بعد من تلك الأبعاد لفهم طبيعة التنمية المستدامة ومحدداتها.

وفي هذا السياق، فإن التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها؛ الإستغلال الأمثل والعقلاني لكل الثروات الإقتصادية و الطبيعية، والحد من تهديد الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة، فضلاً عن المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخل، وتحديد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ضمن أطر عادلة.

بينما يتحقق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة من خلال محاربة البطالة و تحسين ظروف معيشة الفرد عن طريق ترقية الخدمات الصحية والتعليمية، بجانب دعم دور المرأة في المجتمع وتكريس حقوقها المشروعة، واستغلال الموارد وفق أسس العدالة و المساواة لتحقيق الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة وأخيرًا والبعد الأبرز في أبعاد التنمية المستدامة خاصة في الشرق الأوسط، هو البعد البيئي حيث تعتبر البيئة بعدًا أساسيًا للتنمية المستدامة يرجع ذلك إلى أن استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية في كل نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثارًا ضارة على البيئة، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدودًا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

أما في حالة تجاوز ذلك فإنه يسفر عن تدهور النظام البيئي ، ما يستوجب عددًا من المحددات على رأسها؛ حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث بجانب الحد من إتلاف الثرية واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي و المصايد، علاوة على هذا يجب صيانة الثروة المائية والحد من استنزاف المياه، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، بجانب البحث عن مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة و الحد من انبعاث الغازات ما يؤدي إلى الحفاظ على طبقة الأوزون.

مصطفى الفضالي، "القانون والتنمية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية ع10، 2015، ص6، متاح على الرابط التالي:
http://search.mandumah.com/Record/764038

القانون الدولي والتنمية المستدامة :

لقد حظت التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط على مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي ، حيث أصبحت من صلب اهتمامات الحكومات والدول والمنظمات الدولية، فانعقدت في سبيلها المؤتمرات وأبرمت المعاهدات الدولية، حتى اعتبرت مطلبًا أساسيًا مشتركًا لكل دول الشرق الأوسط ولذا تم تأسيس هيئات مشتركة لتحقيق أهدافها، حيث تنامى الاعتقاد أنه لا تنمية مستدامة دون وضعها في إطارها الدولي و تكريس حماية قانونية دولية لها.

لذلك نجد أن القانون الدولي نشأ في البداية لينظم العلاقات الدولية فيما بينها و ليرسخ قيم الأمن و السلام والعمل على حل النزاعات المسلحة ووضع حد لكل أساليب الاستعمار والوصاية، لكن مع تطور المجتمع الدولي و تجاوز المراحل الاستعمارية والحروب المسلحة تنوعت علاقاته، و بات من الضروري أن يواكب التطورات الجارية في المجتمعات لاسيما وأن غالبية دول الشرق الأوسط قد نالت استقلالها حديثًا ما فرض الحاجة إلى تحقيق التنمية في مجتمعاتها.

ومن هذا يظهر أن التنمية المستدامة حق من حقوق الإنسان، منذ إقراره في عام 1986 إذ ساهم هذا الاعتراف بشكل كبير في التطور النظري لمفهوم التنمية ، حيث وضح العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان بشكل صريح وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محورًا لعملية التنمية، حيث تعد التنمية المستدامة عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية المواطنين جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة في المجتمع.

ومع توالي المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التنمية تبلورت فكرة التنمية الإنسانية المستدامة التي جعلت الإنسان هدفًا ووسيلة لعملية التنمية المستدامة، ومن ثم اقتضى تنظيم أي مجال من مجالات التنمية المستدامة في جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية في بلدان الشرق الأوسط وجود ترسانة من القوانين المنظمة لكل مجال.

ومن ثم تشكل التشريعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، فضلاً عن هذا تلعب تلك التشريعات دورًا حيويًا في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته وحضوره الإقليمي و الدولي وزيادة حيوية البيئة الاستثمارية، فعلى دول الشرق الأوسط إذا أرادت أن تحقق تقدم اقتصادي أن تهتم بالإطار التشريعي و القانوني من خلال إصدار تشريعات جديدة أو تعديل القوانين السارية في سياق تعزيز فعالية ومرونة الاقتصاد الوطني ودعم مواكبته لمختلف المستجدات وقدرته على توفير بنية استثمارية مستدامة، وأن تهدف هذه التشريعات الجديدة إلى تعزيز قدرات الدولة التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة وفقًا لاستراتيجية كل دولة.

بوسماحة الشيخ، أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع9، 2015،ص 289، متاح على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/646445

منصور جلطي، خالد زواتين، البيئة والتنمية المستدامة: أي علاقة؟: دراسة في الإشكالات القانونية، مجلة القانون العقاري والبيئة، مج8، ع2 ،2020، ص 68 ،
متاح على الرابط التالي : http://search.mandumah.com/Record/1107868

يأتي هذا بجانب أهمية التشريعات الاجتماعية التي تحمل قيم الحرية والديمقراطية حيث أن التنمية المستدامة تتطلب أرضية قانونية تُطبق فيها الحقوق وتحارب فيها كل أشكال الفساد وبدونها تبقى أهداف التنمية قاصرة ولن تبلغ غاياتها خاصة وأن هدفها الارتقاء بالمجتمع بأكمله من خلال تحقيق العدالة والمساواة و لهذا يتطلب الأمر إصدار العديد من القوانين التي من شأنها محاربة كل أشكال الفقر والبطالة لضمان ترسيخ ركائز التنمية المستدامة في تلك المجتمعات.

ثالثًا والتشريعات الأكثر أهمية وهي التشريعات البيئية لاسيما وأن حماية البيئة أصبحت معضلة تشغل دول الشرق الأوسط، حيث أن تبعات التغير المناخي السلبية تهدد تلك الدول بلا استثناء لذا أصبحت الحاجة ملحة للتدخل القانوني لوقف أسباب التدهور والتلوث والبحث عن الإجراءات القانونية الخاصة بحماية البيئة، لذا أخذت قضية البيئة حيزًا كبيرًا من الاهتمام نظرًا لارتباطها الوثيق بحياة الكائنات الحية مما جعل حكومات الشرق الأوسط تتوجه نحو سن قوانين تهدف في مجملها إلى مكافحة تداعيات التغير المناخي.

كيف يخدم القانون الوطني أهداف التنمية المستدامة في الشرق الأوسط؟

غني عن القول، أن البلدان التي تتمتع بتشريعات قوية وجيدة، قادرة على تحقيق المساءلة والشفافية، لا تمتلك مستويات أعلى من النمو الاقتصادي فحسب، بل تتمتع أيضًا بمستويات عالية من التنمية البشرية واحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، يفرض هذا تساؤلاً حول العلاقة بين القانون الوطني والتنمية المستدامة في بلدان الشرق الأوسط، ولعل ما قدمه تقرير التنمية البشرية لسنة 2021 والذي كشف تراجع مستوى التنمية في بلدان الشرق الأوسط إلى مستويات 2016 يكشف أن السبب وراء هذا التراجع يكمن في : غياب الأرضية الملائمة لتحقيق التنمية في معظم بلدان الشرق الأوسط فعلى المستوى الاقتصادي مازالت تلك البلدان تفتقر إلى البنيات الأساسية الدافعة إلى إيجاد أرضية للتنمية الاقتصادية، كغياب البنى التحتية الجيدة والفعالة المحفزة للاستثمار، وكذلك غياب الرؤية الإستراتيجية الهادفة لتحقيق التنمية، أما على المستوى الاجتماعي فيمكن تحديد أهم العوائق أمام التنمية في غياب السياسات الفعالة، فمثلا في مجال التعليم أو الصحة تجد الحكومات المتباينة في المنطقة تضع برنامج للإصلاح ثم بعده يعلن عن فشله في تلك الحكومة وتأتي حكومة أخرى ببديل وهكذا دون تنفيذ سياسة مدروسة طويلة الأجل.

الإشكالية الأبرز هي ما يخص القانون نفسه، فمن جهة أغلب القوانين في الشرق الأوسط هي قوانين مستوردة من بيئات مختلفة دون مراعاة الخصوصية التي تحيط بلدان الشرق الأوسط، وبالتالي تكون هذه القوانين بعيدة عن الواقع لتلك الدول، والنتيجة تكون عدم تحقيق النص القانوني للأهداف التي صيغت من أجلها، ولهذا يجب الاهتمام أولاً بدراسة الواقع الذي يحتاج إلى تنظيم وبعدها يتحدد الخلل وبناءً عليه يصاغ النص القانوني، وبهذا يكون النص القانوني تجسيدًا حيًا لما يحدث في الواقع.

أحمد المهتدي بالله، الطبيعة القانونية للتنمية المستدامة في القانون الدولي، مجلة القانون والاقتصاد، العدد92، 2019، ص108.
هشام بن عيسى الشحى، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: عمان، 2017، ص176.

كما أن معضلة إستيراد القوانين من الخارج ترتبط بنتيجة سلبية أكبر ألا وهي القوانين المترجمة والدخول في إشكالية مدى توافق الترجمة مع المقصود به في لغتها الأصلية، وهو ما يثير الجدل حول مغزى معظم القوانين المترجمة ويسفر عن عدم فهم دقيق لمعناها، وحدوث لبس جلى عند المشرعين يستوجب شرح للقانون وأهدافه، الأمر الذي يعيق القانون في تحقيق مقاصده ومن أبرزها تنمية المجتمعات في بلدان الشرق الأوسط.

وتطبيقًا على هذا، نجد أن السعودية لعبت دوراً نشطاً في تشكيل نتائج أهداف التنمية المستدامة، على مدى العقود الخمسة الماضية، إذ حققت تقدماً ملحوظاً على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الحين، قامت المملكة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء شراكة استراتيجية من أجل التنمية.

وفي عام 2018، قدمت المملكة العربية السعودية الاستعراض الطوعي الوطني الأول في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد بين 9 و18 يوليو 2018 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. فحضر أكثر من 1000 من الحكومات والوفود والشركات وقادة المجتمع المدني لمناقشة التقدم الذي أحرزته الحكومات نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخلال هذا تمت مراجعة شاملة لأهداف التنمية المستدامة، ومواءمتها مع رؤية السعودية 2030، والإجراءات التي اتخذتها الكيانات الوطنية بما في ذلك الحكومة، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

بينما في مصر جاء مشروع قانون التخطيط العام للدولة، الذي يعتبر من أهم التشريعات القانونية التي ترسي قواعد جديدة تشجع على تدشين المشروعات القومية الهامة وما تهدف إليه الدولة المصرية من تحقيق التنمية المستدامة، و يتسق بشكل كبير مع الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى الحالى للدولة.

غير أن تبنى الدولة المِصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030 التى أطلقتها فى فبراير 2016 يرتبط بإيجاد واقعًا جديدًا للتخطيط فى مِصر ويتطلب التنسيق الكامل بين الوزارات القطاعية والمحافظات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، باعتبارها الوزارة المسئولة عن متابعة تنفيذ الإستراتيجية بأهدافها المختلفة، والتحقق من التناسق بين السياسات المختلفة لتعظيم أداء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع مستهدفات كمية لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات، ويهدف ذلك تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات والأقاليم المصرية، وتوجيه الاستثمارات فى إطار الخطة العامة للدولة بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، مع التركيز على المحافظات التي لديها فجوات تنموية أكبر وفقًا لفكرة الاستهداف، والتى ترتكز عليها جهود الدولة فى تنفيذ المشروعات التنموية.

COMMON INTEREST Solutions

أحمد المهتدي بالله، مرجع سبق ذكره، ص110.

كتاف الرزقي، نهايلي حفيظة، البيئة والتنمية المستدامة بين الرفاهية الاجتماعية والحماية القانونية. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، ع4 ، 2019، ص216 – 226، متاح على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/1178607

لكن رغم الجهود المبذولة من حكومات الشرق الأوسط وعلى رأسها مصر والسعودية أفرز الواقع العملي مجموعة من المشكلات الموضوعية أدت إلى عدم التحقيق الكامل لكل أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرزها التضارب في بعض الأحيان بين الخطط القطاعية والخطط المكانية على مستوى الأقاليم الاقتصادية والمحافظات، بجانب الخلط بين القانون الموضوع وكيفية تطبيقه في أرض الواقع، ما ينعكس بالسلب على تحقيق تنمية مستدامة بشكل كامل في الوقت الحالي.

الخاتمة والتوصيات :

من خلال ما سبق، تخلص الورقة إلى أن التنمية من المتطلبات الأساسية لتطور الدول بشكلٍ عام وبشكل خاص دول الشرق الأوسط، ولا يمكن أن تتحقق إلا عبر قوانين تحافظ عليها وتسهم في ارتقائها ، فالقانون له دور بارز في إرساء مبادئ التنمية المستدامة فهو وسيلة لتحقيقها وليس هدفًا في حد ذاته، علاوة على هذا فإنه يسهم في تفعيل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية، ودفعها نحو الأفضل كونه عاملاً فاعلاً في تحقيق التنمية، يعزو هذا كون الأخيرة ترتبط بالقانون ارتباطًا وثيقًا و يعزز كلا منهما الآخر.

في هذا الصدد، يُمكن القول أن النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في بلدان الشرق الأوسط أمر ضروري لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر وإعمال جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على نحوٍ متنامي وهذا بدوره يعزز سيادة القانون، فعلى الصعيد الدولي؛ أصبحت التنمية في السنوات القليلة الماضية هي الشغل الشاغل لكل المجتمع الدولي بكل أطيافه دولاً كان أو منظمات، وذلك ليقينه بضرورة تضافر الجهود لحماية هذا الكوكب وحماية الأجيال الحاضرة والمستقبلية عن طريق نبذ الحروب وإحلال السلام، لأن هذا هو أولى الخطوات نحو تحقيق تنمية مستدامة تقضي على الفقر وتكفل العيش الكريم لكافة المواطنين.

يأتي هذا بجانب دور القانون على الصعيد الوطني لدول الشرق الأوسط تعد سيادة القانون أمرًا لتهيئة بيئة ملائمة كتوفير سبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر ومحاربة الفساد ، كما تعزز سيادة القانون التنمية، والجدير بالذكر أن التمكين القانوني لا يقتصر على توفير سبل الإنصاف القانونية بل يدعم كذلك تحسين الفرص الاقتصادية.

موفق محمد أبو حمود، دولة القانون والتنمية الإنسانية: مدخل نظري، مجلة العلوم الإنسانية، مج6، ع1 ، 2019، ص 68، متاح على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/1000761

محمود الطيبي، القانون في خدمة التنمية: رؤية في طبيعة العلاقة بين النظام القانوني والتغيير الاجتماعي، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، ع24، 2022،ص 17، متاح على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/1286905

عاصم بن محمد بن منصور، الإطار القانوني للمنافسة في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية، مج10، ع1، 2021،ص 105 ، متاح على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/1191024

Awad Ali Alanzi, "Development of the civil legal system in Saudi Arabia", Journal of Legal: Ethical and Regulatory, Issues 23, no. 4 ,2020, p 3.

ومن هذا فإن الدعوة إلى تعزيز سيادة القانون، تكرس الحماية لجميع حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية حيث لا مجال للحديث عن تنمية مستدامة دون قانون واضح، ومن ثم تبرز عدد من التوصيات أمام بلدان الشرق الأوسط لخدمة القانون لأهداف التنمية المستدامة بشكل حقيقي تتمثل في :

١. هيكلة ومراقبة الأنشطة الإقتصادية و البيئية والاجتماعية وفقا لمعايير السلامة العالمية خاصة في الدول المتطورة من دول الشرق الأوسط إن أن تلك الدول هي المسؤول الأول عن التلوث البيئي بحكم تقدمها العلمي والتكنولوجي.
٢. تفعيل الهيئات المشرفة على تنفيذ القوانين المتعلقة بالبيئة مما يستدعي التنسيق بينها دوليًا و محليًا
٣. إشراك المجتمع المدني بكل أطيافه بالتوعية في أهمية البيئة للجيل الحالي و للأجيال المستقبلية عن طريق تدعيم التوجهات الخضراء في المؤسسات التربوية و دعم الجمعيات المهتمة بالبيئة.
٤. إعطاء الأهمية للجانب الردعي إضافة إلى وسائل الضبط الإداري الوقائي إضافة إلى ضرورة استحداث نظام تنفيذي خاص بالقضايا البيئية.
٥. رد الاعتبار للمعالم البيئية المصنفة أثرية وسياحية و حمايتها من سوء الاستغلال وعلى رأسها الدول ذات البعد السياحي والبيئي المؤثر بين دول الشرق الأوسط.
٦. دعم القطاع الخاص في المساهمة في معالجة المشاكل الناجمة عن تراجع مستوى التنمية المستدامة من مشكلات اقتصادية و تنامي معدلات البطالة والفقر وضعف الاستثمار.

لذا يمكن حسم الجدل حول العلاقة بين القانون والتنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وأيهما يؤثر على الآخر بصورة أكبر هل القانون في التنمية أم التنمية في القانون حتى تحافظ على هذه المكتسبات والتطلع إلى الزيادة فيها لا بد لها من إيجاد قوانين منظمة، وفي هذه الحالة يكون القانون هو من يؤثر في التنمية إما بالإيجاب أو السلب، وبالتالي فكلما كانت القوانين مواكبة لما هو تنموي كلما تحققت التنمية المنشودة، وكلما كانت غير ذلك كانت النتيجة سلبية، ومن ثم يتضح أن لا قيمة للقانون في بلدان الشرق الأوسط في ظل غياب بنيات أساسية للتنمية ورؤى استراتيجية واضحة.

حسناء محمود محمد، مستقبل التنمية المستدامة في ظل التداعيات الاقتصادية للجوائح الطبية: اسقاطات على أزمة جائحة "كوفيد19-" بالتطبيق على مصر، المجلة القانونية، مج12, ع3 2022، ص 567، متاح على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/1302118

صبري أحمد أبو زيد، فرص تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج12, ع4 ،2021، ص 161، متاح على الرابط التالي:
http://search.mandumah.com/Record/1224228

إسماعيل سرخاني، بلعرابي عبد الكريم، دسترة الحقوق البيئية بعد أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة القانون والتنمية، العدد 4، 2022، ص 22، متاح على الرابط التالي :
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/600/4/1/197582

عهد سليمان، دور قانون الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة في سوريا، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم القانونية، مج42, ع11، 2020، ص 11.

COMMON INTEREST Solutions